



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم إدارة أعمال  
الدراسات الصباحية

## الرقابة الداخلية على العمليات النقدية

**بحث تقدم به الطالب**

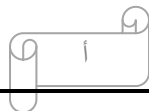
**مصطفى عبد الزهرة حاتم الاسدي**

**بإشراف**

**م.م فاضل شعلان**

**2017 م**

**1438 هـ**



## اهداء

الى من علمني النجاح والصبر

الى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه .. أبي

والى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنوز ذاتها من علمتي

وعانت الصعاب لاصل ما انا فيه وعندما تكسوني الهموم اسبح في بحر حنانها ليخفف

من الأمي .. حبيبي أمي

لولاها لما خبطت يداي هذا البحث ...

-----

الى جميع إخوتي الأعزاء

الى أصدقائي الأوفياء

الى أساتذتي الكرماء

-----

الى بيت النبوة الاطهار (عليهم افضل الصلاة والسلام)

الى منقذ هذه الامة صاحب العصر والزمان (عج)

-----

الى حيث انتمي

الى وطني العزيز

الى دماء الشهداء

الى الحشد الشعبي وقادتهم

مصطفى عبد الزهرة حاتم الاسدي

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَسُرُّدُونِ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ  
تَعْمَلُونَ»

صدق الله العلي العظيم

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين .

أود بعد ان أكملت بحثي هذا ان ارى لزاما علي ان أتقدم بالشكر والامتنان الى جميع الأساتذة لما قدموه لي من مساعدة لضمان سير البحث واتمامه .  
سائلين المولى عز وجل ان يحفظه من كل مكروه . انه سميع الدعاء .

# المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ - ب	الاهداء
ج	اية قرآنية
د	شكر وتقدير
هـ	المحتويات
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الاشكال
1	المقدمة

## المبحث الأول : منهجية البحث

2	منهجية البحث
---	--------------

## المبحث الثاني : الاطار النظري

4	أولاً: مفهوم الرقابة والتدقيق الداخلي
15	ثانياً: عناصر نظام الرقابة الداخلية
20	ثالثاً: دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

## المبحث الثالث : الاطار العملي

## المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

32	أولاً: الاستنتاجات
34	ثانياً: التوصيات
36	ثالثاً: المصادر

## قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
26	ضرورة الرقابة في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية	1
26	ضرورة الرقابة في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية	2
27	اطلاع العاملين على مضامين الرقابة الداخلية	3
27	دور ادارة المؤسسة في تفعيل دور الرقابة الداخلية	4
27	ان معالجة الاخطاء السابقة لها اثر فعال في تفعيل دور الرقابة الداخلية	5
29	الإحصاءات الوصفية حول تأثير المحددات في ظل أنظمة محاسبية إلكترونية	6

## قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
21	تعريف بعض الهيئات والمؤسسات حول الرقابة الداخلية	1
23	مراحل تطور الرقابة الداخلية	2
24	المقارنة بين معياري ( 55 ، 78 ) بخصوص مفاهيم ومكونات الرقابة الداخلية	3



## المقدمة :

أدى التطور العلمي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادي الى كبر حجم المشروعات وتشعب اعمالها ووظائفها وصعوبة ادارتها وتعدد مشاكلها ، وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها . ولتأخر نتائج التدقيق الخارجي ، كانت الرقابة الداخلية امرا حتميا تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة ، حيث ان قوة او ضعف نظام الرقابة الداخلية يتوقف عليه توسيع نطاق التدقيق او عدم توسيع هذا النطاق . كما يتوقف على هذا النظام أيضا نوع التدقيق المناسب لحالة المنشأة . وكلما كبر حجم المشروع ازدادت الحاجة الى توافر نظام رقابة داخلية فعال والذي يجب ان يمارس على كل أوجه نشاطات المشروع اذ ان وجوده اصبح امرا ضروريا وحتميا لكل عملية من عمليات المشروع كالعمليات النقدية مثلا والتي تحتاج لمراجعة بغرض اكتشاف أية اختلاسات او تلاعب بها .

نظام الرقابة المالية اهم مكونات التنظيم الإداري والمالي في الإدارات كافة ، فهو يؤمن حماية الموارد من الهدر والضياع وسوء الاستعمال ، ويوفر بيانات مالية دقيقة وموثوقة بها . ويؤدي الى رفع كفاءة التشغيل ، والتزام العاملين بالقوانين والأنظمة والتعليمات وسياسات الإدارة .

ويقع على عاتق الإدارة العليا تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية . وقد أولت المنظمات المهنية الدولية والإقليمية على ضرورة توفر نظام رقابة داخلية متكامل وكفوء لأنه يضمن للأدارة العليا تحقيق أهدافها ويسهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي بدرجة كبيرة وتعد أجهزة التدقيق الداخلي احد اهم عناصر نظام الرقابة الداخلية ، ويقع على عاتقها الحفاظ وتحسين نظام الرقابة الداخلية ويكون أداة فاعلة للإدارات العليا في تحقيق أهدافها المشروعة.

وأكدت توصيات المنظمات المهنية الدولية والإقليمية على قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية بدعم الإدارات الحكومية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها وانطلاقا من التزام ديوان الرقابة المالية في تقديم العون الفني للإدارات الحكومية يقدم هذا الدليل الاسترشادي للتدقيق الداخلي . ليساعد أجهزة التدقيق الداخلي من أداء واجباتها بصورة كفوءة وفاعلة .

# المبحث الأول

## منهجية البحث

- 1- مشكلة البحث
- 2- اهداف البحث
- 3- فرضيات البحث
- 4- اهمية البحث
- 5- خطة البحث

## **1- مشكلة البحث :**

تتمثل مشكلة البحث بكثرة العمليات النقدية اليومية سواء من ناحية المقبوضات النقدية او المدفوعات النقدية وصعوبة السيطرة عليها ومراقبتها .

## **2- أهداف البحث :**

ان الهدف الذي تسعى اليه هذه الدراسة هو إظهار فعالية الرقابة الداخلية في تدقيق العمليات النقدية ومتابعتها بشكل مستمر وإعطاء الصورة الحقيقية للدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في هذا المجال بأعتبارها أداة فعالة .

## **3- اهمية البحث :**

نظرا للتوسع الكبير في العمليات الاقتصادية والمالية اصبح من الضروري الاهتمام بالرقابة الداخلية على العمليات النقدية .

## **4 فرضية البحث :**

للرقابة الداخلية دور كبير في الحفاظ على النقدية الوحدة الاقتصادية من خلال المتابعة للعمليات النقدية التي تجري داخل الوحدة .

## **5- خطة البحث :**

تم تقسيم البحث الى المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الاطار النظري الذي يتضمن الرقابة الداخلية وعناصر الرقابة الداخلية ودور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني وكذلك تضمن البحث الجانب العملي وكذلك تضمن البحث الاستنتاجات والتوصيات والمصادر .

# المبحث الثاني

## الجانب النظري

### اولا - الرقابة والتدقيق الداخلي

- 1- مفهوم الرقابة
- 2- التطور التاريخي للرقابة
- 3- اهداف الرقابة الداخلية
- 4- خواص الرقابة الداخلية
- 5- مزايا الرقابة الداخلية
- 6- إجراءات عمل الرقابة الداخلية
- 7- مدى استقلالية المدقق الداخلي
- 8- النقدية
- 9- الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

## 1- مفهوم الرقابة الداخلية :

الرقابة المالية بشكل عام يمكن تعريفها ( هي عملية مستمرة ومهمتها التحقق من ان ما يتحقق او ما أي انها مقارنة ما تم إنجازه بما هو محدد ( الشماع ، 1980، ص145 ) تحقق فعلا مطابق للمقاييس والغايات التي سبق وان تقرر سلفا ، سواء أكان هذا التحديد في صورة استراتيجية ام برامج ام خطط ، ام أية صيغة يمكن على أساسها إقامة هذا التحديد . وتنبع أهمية أنواع الرقابة المختلفة من انها تتعرف على الفروق بين المنجز والمخطط ، ومن ثم تحديد الأسباب التي أدت الى هذه الفروق ومحاولة تلافيها مستقبلا .

هناك مفاهيم أساسية تشكل أساس دراسة الرقابة الداخلية وهي :

1- مسؤولية الإدارة :

يجب على الإدارة ان تصمم وتحافظ على الرقابة داخل المنشأة .

2- التأكيد المناسب :

يجب ان تصمم الإدارة الرقابة الداخلية التي توفر تأكيدا مناسبيا ، وليس مطلقا ويتم تصميم الرقابة الداخلية بواسطة الإدارة بعد ان يتم أخذ كل من التكاليف والمنافع في الاعتبار .

3- القيود الطبيعية :

لا يمكن ان ينظر الى الرقابة الداخلية على انها فعالة بشكل تام ، بغض النظر على العناية المتبعة في تصميمها وتنفيذها وحتى اذا استطاع المصممون وضع نظام مثالي ، ستتوقف فعالية النظام على كفاية الافراد الذين ينفذونه وإمكانية الاعتماد عليهم ( لوبك وارنيز ، 2005، ص381 ) .

وتعرف الرقابة الداخلية " هي التي يقوم بها موظف بالمنشأة بخلاف تلك التي يقوم بها المراقب الخارجي ( الشناوي، 1989، ص205 ) .

تعرف أيضا على انها " تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل الى الكفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي وطرق المراقبات الأخرى ( شتيوي، 1990، ص540 ) " .

وتعرف أيضا بأنها " وظيفة تقييميه مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم " .

وقد قام البعض بتعريف الرقابة الداخلية على انها " مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول واموال المنشأة وفي التحقق من اتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم ، وأخيرا في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء اغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى .

قد عرف مجمع المحاسبين الأمريكيين الرقابة في عام 1947م على انها " أداة تعمل عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى " .

اما في عام 1957م قام مجمع المحاسبين بتعريف الرقابة على انها " أداة للحكم والتقييم تعمل من داخل المشروع تخدم الإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص واختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى في هذا المجال " .

ومن اكثر التعاريف المقبولة والمتعارف عليها هو اخر تعريف قدمه مجمع المراجعين والمحاسبين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية وهي " نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف الى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة .

## 2- التطور التاريخي للرقابة :

ظهرت الرقابة الداخلية ( الصبان، جمعة، 1996، ص207,103 ) منذ حوالي ثلاثين عاما ، وبالتالي فهي تعتبر حديثة بالمقارنة بالرقابة الخارجية ، وقد لاقت الرقابة الداخلية قبولا كبيرا في الدول المتقدمة ، واقتصرت الرقابة الداخلية في بادئ الامر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء ان وجدت ، ولكن مع تطور المشروعات اصبح من الضروري تطوير الرقابة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات ، وبهذا تصبح الرقابة الداخلية أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا ، وانعكس التطور السابق على شكل برنامج الرقابة ، فقد كان البرنامج في السنوات الأولى لظهور الرقابة يركز على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية ولكن بعد توسيع نطاق الرقابة اصبح برنامج الرقابة يتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى :

- 1) الحاجة الى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش .
- 2) ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافيا .
- 3) الحاجة الى كشف دورية دقيقة حسابيا وموضوعيا .
- 4) ظهور البنوك وشركات التأمين أدى الى ظهور الحاجة الرقابة الداخلية لكي تقوم بمراجعة العمليات اول بأول .

ويجب ان يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلال النسبي في مباشرة مهامه ، وادى الاعتراف بالرقابة الداخلية كمهنة الى انشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة عام 1941م ، وقام هذا المعهد بوضع المعايير اللازم للالتزام بها عند ممارسة مهنة التدقيق .

### 3- اهداف الرقابة الداخلية :

تهدف الرقابة بالدرجة الأولى الى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها ، فعن طريق الرقابة الداخلية تتم مراجعة جميع العمليات المالية في المشروع وذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل الى اقصى كفاية إنتاجية ممكنة ولتحقيق ذلك يتم التأكد مما يلي :

1- التحقق من تنفيذ الخطط ( نور، 1984، ص133 ) الموضوعه والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا للمشروع وتقييمها وابداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات عن هذه الخطط وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلا وسد الثغرات التي تؤدي الى ضياع أموال المشروع ، وهنا يقوم المسئولون عن الرقابة الداخلية بكتابة التقارير دورية عن تقييمهم للخطط المنفذة .

2- التأكد من ان المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة وهذا يتطلب فحص جميع عمليات المشروع التي يتخللها قبض النقود والعمليات التي يتخللها صرف النقود ، وقيام الرقابة الداخلية بهذه المهام يؤدي في النهاية منع الغش والتزوير والتلاعب واكتشاف الأخطاء وهذا يؤدي الى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات ، وكذلك في البيانات والمعلومات ( نتوش، 1998) .

3- التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقد والسرقة .

4- الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والاحصائية واتخاذها كأساس للقرارات الإدارية الناجحة .

5- تقييم عمل الافراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية .

6- تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية .

7- التحقق من ان المصروفات لا تتفق الا في الأغراض الهامة والتأكد من تحصيل الإيرادات .



## 4- خواص الرقابة الداخلية :

الخواص الرئيسية لإدارة الرقابة الداخلية ، لكي تعمل إدارة الرقابة الداخلية بنجاح ينبغي ان تتمتع بالخواص الاتية : ( الصبان، جمعة، 1996، ص103، ص111 ) .

- أ- تعمل إدارة الرقابة الداخلية في استقلال تام عن باقي الإدارات وهذا الاستقلال الوظيفي هو احد اركان قوتها .
- ب- تعمل إدارة الرقابة الداخلية بناء على سلطات صريحة ، وينحصر عمل إدارة الرقابة في عملية المراجعة الداخلية فقط .
- ت- تعتبر الرقابة الداخلية جزء من المراقبة الداخلية أي انها تعمل بجوار الضبط الداخلي ولذلك يجب عدم الخلط بينهما ، فالرقابة الداخلية تتم بعد إتمام العمليات اما الضبط فيتم بطريقة تلقائية أي مع العملية .
- ث- إدارة الرقابة الداخلية تقوم على التأكد من تنفيذ السياسات الإدارية ( تنتوش ، 1998 ) وليس مهمتها هذه السياسات .
- ج- لا تتدخل إدارة الرقابة الداخلية في شئون الموظفين وينبغي ان يكون هناك علاقة تعاونية بين إدارة الرقابة والموظفين ، ويجب على المدقق ان يساعدهم على أداء مهمتهم ويتعرف على الصعوبات التي تواجههم ، كما يجب على المدقق الا يتدخل في توقيع الجزاء على الموظفين .
- ح- يجب ان يكون موظفي لدارة الرقابة الداخلية على درجة من التأهيل المهني ومدربين في اعمال المحاسبة والمراجعة والإدارة .

## 5- مزايا الرقابة الداخلية :

- أ- ان المدقق الداخلي متواجد دائما في المشروع ومن ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته واجراءاته .
- ب- ان الرقابة الداخلية مستمرة على مدار العام لأنها تقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات .
- ت- تعمل على قياس وتقييم فاعلية السيطرة الداخلية .
- ث- يقوم المدقق بالتركيز على النقاط المهمة من وجه نظر العاملين والتي تؤدي الى تحسين الأداء .
- ج- معرفة العاملين بنتائج الرقابة بطريقة غير مباشرة .

ح- اكتشاف الأخطاء من خلال عمل المدقق الداخلي .

## 6- إجراءات عمل الرقابة الداخلية :

تتضمن اعمال الرقابة كل من تخطيط عملية المراجعة ، وفحص وتقييم المعلومات والتقارير عن النتائج ومتابعة التوصيات ، وعند التخطيط لعملية الرقابة يجب الاهتمام بوضع الأهداف ونطاق العمل والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي تتم مراجعتها ، وكتابة برنامج الرقابة وأخيرا الحصول على موافقة من المشرف على قسم الرقابة الداخلية على خطة اعمال المراجعة .

ويتضمن فحص وتقييم المعلومات ضرورة قيام المدقق بتجميعها وتحليلها وتفسيرها ، ولكي تتم عملية

أ- تجميع المعلومات حول موضوع المراجعة وذلك باستخدام إجراءات الرقابة التحليلية والتي تشمل على مقارنات بين الفترة الحالية والفترة السابقة ، ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية ، ودراسة العلاقات بين عناصر المعلومات ومقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة في نفس الصناعة .

ب- يجب ان تكون المعلومات كافية ويمكن الاعتماد عليها ، أي انه يجب ان تستند تلك المعلومات على حقائق كافية بحيث يمكن للشخص المؤهل ان يصل الى نفس النتائج ويجب ان تتماشى مع اهداف الرقابة .

ت- يجب اختيار إجراءات الرقابة بما فيها اختبارات المراجعة وأساليب المعاينة الإحصائية المستخدمة .

ث- يجب توفير الاشراف الكافي على عملية تجميع المعلومات بما يوفر تأكدا من الحفاظ على موضوعية المدقق والتأكد من تحقيق الأهداف .

ج- يجب اعداد أوراق العمل لتوثيق عملية الرقابة وذلك عن طريق المدقق ، مع مراجعة الأوراق مع المشرف على قسم الرقابة الداخلية .

ح- يجب على المدقق ( عثمان، 1988 ) بعد انتهائه من عملية المراجعة اعداد تقرير يتضمن نتائج الفحص والتقييم ويجب على المدقق ان يناقش النتائج والتوصيات مع المستوى الإداري المناسب ويجب ان يتضمن أيضا توصيات المدقق بشأن التحسينات الممكنة ووجه نظر الجهة محل المراجعة في النتائج والتوصيات ، وبعد اصدار التقرير يجب على المدقق متابعة ما تم فيه وذلك للتأكد من انه قد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع نتائج الرقابة .

## 7- مدى استقلالية المدقق الداخلي :

يعتبر استقلال المدقق احد المعايير الهامة للرقابة ، لذلك يجب ان يكون المدقق الداخلي مستقلا في أداء اعماله لكي تتحقق فاعلية الرقابة الداخلية لذلك يجب على المدقق ان يتبع المستويات الإدارية العليا لكي يتمكن من مراجعة وفحص المستويات الرقابية الأخرى وتقييمها للتأكد من مدى تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية وهذا يتطلب من المدقق الداخلي ان يكون بعيدا عن وضع السياسات والإجراءات واعداد السجلات او الارتباطات بأي عمل تنفيذي اخر يكون من الطبيعي ان يتولى مراجعته وتقييمه فيما بعد ... ، وبعد عمليات الفحص والمراجعة التي يقوم بها المدقق يقدم نتائج عمله وتوصياته في تقارير لمجلس الإدارة .

تتجه كثير من الشركات الى تكوين لجنة الرقابة والتي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين ، وهدف اللجنة الاشراف على وظيفة الرقابة الداخلية مما يزيد من استقلاليته عن الإدارة وذلك لان لجنة الرقابة مسؤولة عن توظيف ومكافأة رئيس القسم . ولكن في الحياة العملية لا يستطيع تحقيق ذلك لان أعضاء لجنة الرقابة هم نفس أعضاء مجلس الإدارة (الصبان، جمعه، 1996، ص207، ص122) .

وقد ذكر مجمع المدققين بأمريكا ان استقلال المدقق الداخلي من العوامل الأساسية لفاعلية برنامج الرقابة الداخلية ( مصدر سابق ) .

وان استقلاله يتوقف على اعتبارين هما :-

أ- ان تحديد المستوى التنظيمي للمدقق يتوقف على قيمة الخدمات التي سوف تحصل عليها الإدارة لذلك يجب على المدقق ان يكون مسؤولا على قراراته

ب- ان موضوعية الدراسة من اهم عوامل نجاح الرقابة الداخلية ولذلك يجب اشراك المدقق في وضع نظام العمل داخل المشروع لانه يخضع لتقييمه فيما بعد .

## 8- النقدية :

تمثل النقدية محور المعاملات في المنشأة والأكثر سيولة وترتبط بجميع دورات النشاط في المنشأة ، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لهذا العنصر حتى ولو كان ريده غير مادي ، نظرا لتعرضه لمخاطر على صعيد المدفوعات او المقبوضات ، ومن المخاطر التي يتعرض لها بند النقدية ما يلي : ( [sit.iugaza.edu.ps/shawareb](http://sit.iugaza.edu.ps/shawareb) )

- ✓ عدم متابعة تحصيل ديون العملاء وعدم اصدار فواتير او عدم ارسالها لهم .
- ✓ التلاعب بالأسعار او الخصم الممنوح للعملاء .
- ✓ اختلاس مبالغ محصلة من العملاء او التلاعب بالديون .
- ✓ تكرار المدفوعات بسبب ضعف الرقابة عليها او مدفوعات خاطئة او وهمية

### أنواع النقدية :

وتشمل العملات المعدنية والورقية والشيكات في الصندوق او البنك بما فيها الشيكات المصرفية واوامر التحويل وأية بنود تقبلها البنوك كأيداعات .

### أنواع حسابات النقدية :

وهي حسب حاجة المنشأة وتشمل عادة حساب النقدية العام ، وحسابات البنوك وفروعها ، وحسابات السلف مثل سلف الرواتب والمصروفات النقدية وتعتبر هذه الحسابات ذات أهمية خاصة لدى المدقق .

### مبادئ الرقابة الداخلية بشكل عام على الرقابة : وتشمل

- أ- تحديد المسؤوليات :  
وذلك بتحديد مسؤوليات الأشخاص محددين لمهام معينة مثل التوقيع على الشيكات واستلام النقدية والايداع والتسجيل .
- ب- الفصل في الوظائف والمهام المتعارضة :  
وذلك لخطورة الدمج فيها مثل وظيفة الموافقة على العمليات وتوقيع الشيكات او التسجيل والاحتفاظ بالنقدية .

ت- التوثيق :

بتوفير مستندات مرقمة وكافية للرجوع اليها .

ث- الرقابة المادية والالكترونية :

وذلك بأستخدام وسائل لحفظ النقدية وما يتعلق بها واستخدام الآلات النقدية

ج- التدقيق الداخلي المستقل :

سواء فيما يتعلق بالعمليات النقدية وجرد النقدية .

ح- إجراءات رقابية أخرى :

مثل التنقلات للموظفين وإعطاء اجازات اجبارية واستخدام نظام العهدة والتأمين على النقدية .

## 9- الرقابة الداخلية للعمليات النقدية :

يهدف نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية الى التأكد من الأمور التالية :

**(<http://faculty.ksu.edu.sa/hafiz/doclib1/forms/allItems.aspx>)**

- 1) التخطيط المالي المسبق لاحتياجات المنشأة من النقدية ، والموازنة النقدية هي الوسيلة الواضحة المتاحة لتحقيق هذا الغرض .
- 2) ان جميع النقدية التي كان يجب استلامها قد تم استلامها فعلا وقيدت بدقة وفي حينها في سجلات المشروع .
- 3) ان جميع المدفوعات النقدية قد تمت لأغراض مشروعة وأنه قد تم اعتمادها من الجهة الإدارية المختصة وأنه قد تم تسجيلها في الدفاتر بطريقة صحيحة
- 4) ان النقدية في الصندوق والبنوك تظهر في سجلات المشروع بطريقة صحيحة، وأن هناك إجراءات كافية لحماية هذه الأموال .

ويمكن تلخيص الإجراءات العامة لتحقيق الرقابة على العمليات النقدية فيما يلي:

1. لا يسمح لأي موظف باجراء عملية من بدايتها الى نهايتها .
2. الأشخاص الذين يتعاملون في النقدية يجب ألا يكون لهم أي علاقة بالسجلات المحاسبية الخاصة بالنقدية او بدفتر أستاذ المدينين .
3. يفضل تركيز استلام النقدية ما امكن في إدارة مركزية .
4. يجب قيد المقبوضات في الحال عند استلامها .

5. تشجيع العملاء على الحصول على ايصالات بالمبالغ التي دفعوها ، كما يجب أيضا وجود رقابة على اشرطة الات تسجيل النقدية .

6. جميع المقبوضات يجب ان تودع بالكامل في البنك يوميا . وذلك لتقليل النقدية الموجودة تحت يد المنشأة وبالتالي تقليل خطر سرقة واختلاس هذه الأموال . وحتى لا يتيح للمتلاعبين تغطية اختلاساتهم عن طريق استخدام النقدية التي ترد في فترات تالية من اجل تغطية العجز الموجود في النقدية .

كما انه اذا سمحت المنشأة بسداد بعض المصروفات من النقدية الواردة بدلا من ايداعها بالكامل في البنك ، فان هذا الاجراء يسهل الاختلاسات . فالنقدية المختلصة يمكن تغطيتها بزيادة رقم المدفوعات عن حقيقتها او بأثبات مدفوعات وهمية .

فالأفضل ان تتم المدفوعات بشيكات بعد التحقيق منها واعتمادها من الجهة الإدارية المختصة بالمشروع ،

7. جميع المدفوعات يجب ان تتم بشيكات فيما عدا المدفوعات الصغيرة فيخصص لها صندوق للمدفوعات النقدية .

8. يجب اعداد مذكرات التسوية الخاصة بالبنوك بواسطة موظفين لا علاقة لهم بإصدار الشيكات او بحيازة النقدية .

## ثانيا - عناصر نظام الرقابة الداخلية

- 1- الفصل بين المسؤوليات
- 2- وضوح خطوط السلطة بالمسؤولية
- 3- خطة تنظيمية وإدارية
- 4- النظام المحاسبي
- 5- حماية الموجودات والسجلات
- 6- تقويم وتحديث نظام الرقابة الداخلية
- 7- متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية
- 8- كفاءة ونزاهة الموظفين

ان نظام الرقابة الداخلية كما تمت الإشارة اليه بأنه خطة تنظيمية لمجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المنشأة فانها تتكون من عناصر أساسية من يجب توفرها والالتزام بها لكي تحقق أهدافها ، وتتكون عناصر نظام الرقابة الداخلية :-

## 1- الفصل بين المسؤوليات :

يجب على إدارة المنشأة ان تفصل بين مسؤوليات العاملين فيها ، حتى تقلل من احتمال الغش او الأخطاء غير المتعمدة في البيانات المالية والإدارية ، وذلك قائم على افتراض صعوبة التواطؤ بين موظفين او اكثر في تنفيذ التلاعب او إخفاء أي أخطاء غير متعمدة .

وان الفصل السليم بين مسؤوليات العاملين يعتمد على الفصل بين وظائف الاحتفاظ بالموجودات او حيازته والاثبات في السجلات وسلطة التصديق (أي العاملين الذين لهم سلطة التصريح بالعمليات ) مثال ذلك أمين الصندوق الذي يحتفظ بالنقد ومدير الحسابات والعاملين (صالح،2001،ص10) معه يقومون بوظيفة الاثبات في السجلات . ومدير الدائرة الإدارية والمالية يقوم بوظيفة الموافقة ويعد مدير الدائرة الإدارية المالية الشخص المسؤول بمنح الموافقات .

## 2 - وضوح خطوط السلطة والمسؤولية :

يقوم بأداء الوظائف المختلفة في المنشأة عددا كبيرا من العاملين ، وحتى يمكن تحقيق رقابة فعالة على كل الوظائف ، يجب ان يسائل شاغل الوظيفة او النشاط ، والمسائلة من خلال تخصيص مسؤوليات محددة لأفراد معينين ويجب ان يتم ذلك من خلال وضع دليل ( التوصيف الوظيفي والصلاحيات ) والذي يجب ان يكون معلوم ومتاح للعاملين كافة .



### 3- خطة تنظيمية وإدارية :

يعتمد النظام على وجود خطة تنظيمية وإدارية محددة الأهداف توضح الاطار العام لتوجيه وضبط نشاط المنشأة من خلال وجود هيكل تنظيمي قادر على توضيح سياسات تفويض الصلاحية وتحديد المسؤولية وتوفير إجراءات لا تسمح لأي فرد بمخالفة نظام الضبط الداخلي عن طريق إيجاد فصل واضح بين الوظائف المختلفة .

### 4- النظام المحاسبي :

يستند النظام الى مجموعة متكاملة من المستندات والسجلات ودليل مبوب للحسابات يراعى فيه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتعد المستندات والسجلات الركيزة الأساسية لتوثيق عمليات المنشأة ومصدر المعلومات للإدارة في اتخاذ القرارات وكذلك للأطراف المستفيدة من البيانات فلا يمكن تصور نجاح أي منشأة في توفير المعلومات بدون تثبيت عملياتها في مستندات وسجلات ، أي على ذاكرة موظفيها .

والمستندات تعد نقطة البداية للنظام المحاسبي ( قاسم ، 2003 ) ، اذ تثبت فيها البيانات الضرورية لكل عملية تتم في المنشأة ، فهي توثق ما يجري من أنشطة وعمليات يومية و اساس التسجيل بالسجلات وإصدار التقارير المختلفة التي تحتاجها الإدارة او جهات خارجية ، لذا يجب ان تولى عناية كبيرة من قبل العاملين حيث انها

أ- تتضمن ادلة الاثبات الموضوعية التي يمكن الرجوع اليها للتحقق من صحة المعلومات .

ب - تتوقف عليها صحة النتائج .

ج - ان السجلات وما يدخل فيها من ارقام لا تعد موثوقة ما لم تعزز بالمستندات ، وتعتبر المجموعة الدفترية من الدعائم الأساسية التي يرتكز عليها النظام المحاسبي ، اذ تعتبر أداة للتسجيل والتحليل والعرض المستمر ، ووسيلة لاعداد القوائم المالية والتقارير المختلفة التي تخدم أهدافا متعددة .

وتنقسم المجموعة الدفترية الى مجموعتين فرعيتين هما :-

1. السجلات المحاسبية ( نور، 1984، ص130 ) :  
هي السجلات التي تسجل فيها القيود المحاسبية التي تعد أساسا لاعداد القوائم المالية والتقارير المالية التحليلية .
2. السجلات الإحصائية :  
وتسجل فيها جميع البيانات الإضافية التي تعتبر لازمة لتكوين قاعدة بيانات ، تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة وحل المشاكل الإدارية .

## 5 - حماية الموجودات والسجلات :

يجب ان تتوفر لدى المنشأة الإمكانات والإجراءات اللازمة لحماية ووقاية كل من الموجودات والسجلات من التلف والضياع والفقدان وسوء الاستخدام ، ويتم ذلك من خلال اصدار تعليمات مكتوبة تبين طرق العمل وإجراءات الحماية ومتابعة التزام العاملين بتلك التعليمات مثل إجراءات حفظ النقود وايداعها في المصرف وإجراءات تنظيم المخازن وحمايتها من السرقة والتلاعب وكذلك الموجودات الثابتة . اما بالنسبة للسجلات فيجب ان تحفظ في أماكن تحول دون الوصول اليها من غير المرخصين واجراء التعديلات غير المشروعة فيها ، وحفظ نسخ ثانية من السجلات في حالة العمل الممكن .

## 6 - تقويم وتحديث نظام الرقابة الداخلية :

تلجأ الإدارة للتقويم المستمر والدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها وتحديد إمكانية تعديلها وتطويرها وبما يتلائم والتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة .

## 7 - متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية :

لن تتحقق منافع العناصر السابق ذكرها انفا ما لم يلتزم العاملين بالمنشأة بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات الإدارية ، وتقييم التزامهم وادائهم باستمرار لتطبيق محاسبة المسؤولية وعادة تقوم الإدارة بمتابعة الالتزام العاملين وتقييم أدائهم بل هي من مسؤولياتها ويتم ذلك من خلال تكوين وحدات رقابة داخلية ( القباني،2005) ويقوم افراد هذه الوحدات بأعمال التدقيق والمراقبة والتقييم ورفع التقارير عن نتائج اعمالها الى الإدارة العليا .

## 8 - كفاءة ونزاهة الموظفين ( عثمان،1988) :

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة ونزاهة العاملين في المنشأة ، فالبرغم من وضوح خطوط السلطة والمسؤولية وصحة توزيع الوظائف طبقا لنظام الرقابة الداخلية ، الا ان عدم نجاح أي نظام في تحقيق أهدافه يعود الى عدم كفاءة وامانة العاملين في المنشأة في تأدية المسؤوليات الموكلة لهم قد يكون نظام الرقابة الداخلية جيدا وفعالا بفضل الموظفين المؤهلين الكفؤين والامناء . على الرغم من ذلك لم يتضمن النظام تحديدا مفصلا للوظائف والسلطات ، وبناء عليه يجب ان تتبع المنشأة سياسة سليمة في تعيين الموظفين جدد او ترقيتهم موظفيها الحاليين اخذ بنظر الاعتبار التوصيف الوظيفي والمؤهلات المطلوبة لاشغال الوظائف .

## ثالثا - دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

- مفهوم الرقابة الداخلية ومكوناتها واساليبها في ظل نظام المعلومات المحاسبية  
الالكتروني .

هنالك تعاريف وضعت للرقابة الداخلية من قبل الهيئات والمنظمات الدولية  
المختصة فضلا عن المختصين ويستخلص منها بأن الرقابة الداخلية ما هي الا  
عملية تمارسها الموارد البشرية العاملة على كافة المستويات أولا وتأييد معقول  
وليس مطلق بسبب محدوديات الرقابة الداخلية ثانيا والمساعدة الفاعلة في تحقيق  
الأهداف المتعلقة بالثقة في التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وكفاءة وفعالية  
العمليات ثالثا . ( شكل 1 )

شكل رقم ( 1 ) تعاريف بعض الهيئات والمؤسسات حول الرقابة الداخلية

اهداف الرقابة الداخلية	تعريف ومفهوم الرقابة الداخلية	الجهات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- موثوقية اعداد التقارير المالية</li> <li>- فاعلية وكفاءة العمليات</li> <li>- الاعتثال للقوانين والانتظمة</li> </ul>	<p>العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الاخرين تأكيد معقول بشأن تحقيق اهدافها</p>	<p>الاتحاد الدولي للمحاسبين</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الفاعلية والكفاءة في الأداء ،</li> <li>- المصادقية في التقارير المالية .</li> </ul>	<p>العناصر الموجودة في الوحدة الاقتصادية بما في ذلك المصادر والأنظمة والعمليات والثقافة البيئية</p>	<p>اللجنة الوطنية لمكافحة الاحتيال في التقارير المالية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- انجاز اعمال الوحدة بكفاءة وفاعلية</li> <li>- التزام السياسات والقوانين .</li> <li>- تقديم معلومات في الوقت</li> </ul>	<p>النظام الكلي للرقابة المالية او غيرها من أنواع الرقابة بما تشمله هيكل تنظيمي وأساليب واجراءات مالية داخلية .</p>	<p>معهد المدققين الداخليين الامريكي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان ملائمة المعلومات وشمولها</li> <li>- حماية الموجودات</li> <li>- الالتزام بكفاءة السياسات</li> </ul>	<p>خطط الوحدة الاقتصادية وكل الطرق والإجراءات المتخذة من قبل الوحدة لتحقيق أهدافها بشكل اقتصادي</p>	<p>المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التزام بالسياسات الإدارية</li> <li>- اكتشاف ومنع الأخطاء</li> <li>- توفير المعلومات في الوقت المناسب</li> </ul>	<p>تمثل أنواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التي تكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية</p>	<p>مجلس تطوير المحاسبية والرقابية العراقية</p>

شكل رقم ( 1 ) تعاريف بعض الهيئات والمؤسسات حول الرقابة الداخلية

ويمكن التمييز بين اربع مراحل لتطور مفهوم الرقابة الداخلية وهي :

### 1- مرحلة الرقابة الشخصية :

حيث انحصر تعريفها على مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة او الاختلاس ثم امتدت لتشمل بعض الموجودات الأخرى لعل من أهمها المخزون .

## 2- مرحلة الضبط الداخلية :

وبموجبها اعتبرت بمثابة مجموعة من الوسائل التي تتبناها الوحدة لحماية الموجودات وذلك لضمان الصحة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات ( زغول 2006 ) .

## 3- مرحلة الكفاءة الإنتاجية :

حيث اتسع المفهوم ليشمل أساليب الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المعيار رقم 1 ، 32 AU الصادر عن ( ALCPA ) حيث عرفت " بأنها الخطة التنظيمية وجميع الطرق والإجراءات التي تضعها الوحدة لحماية موجوداتها ، وفحص صحة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضيه السياسات الإدارية الموضوعية .

## 4- مرحلة هيكل الرقابة الداخلية :

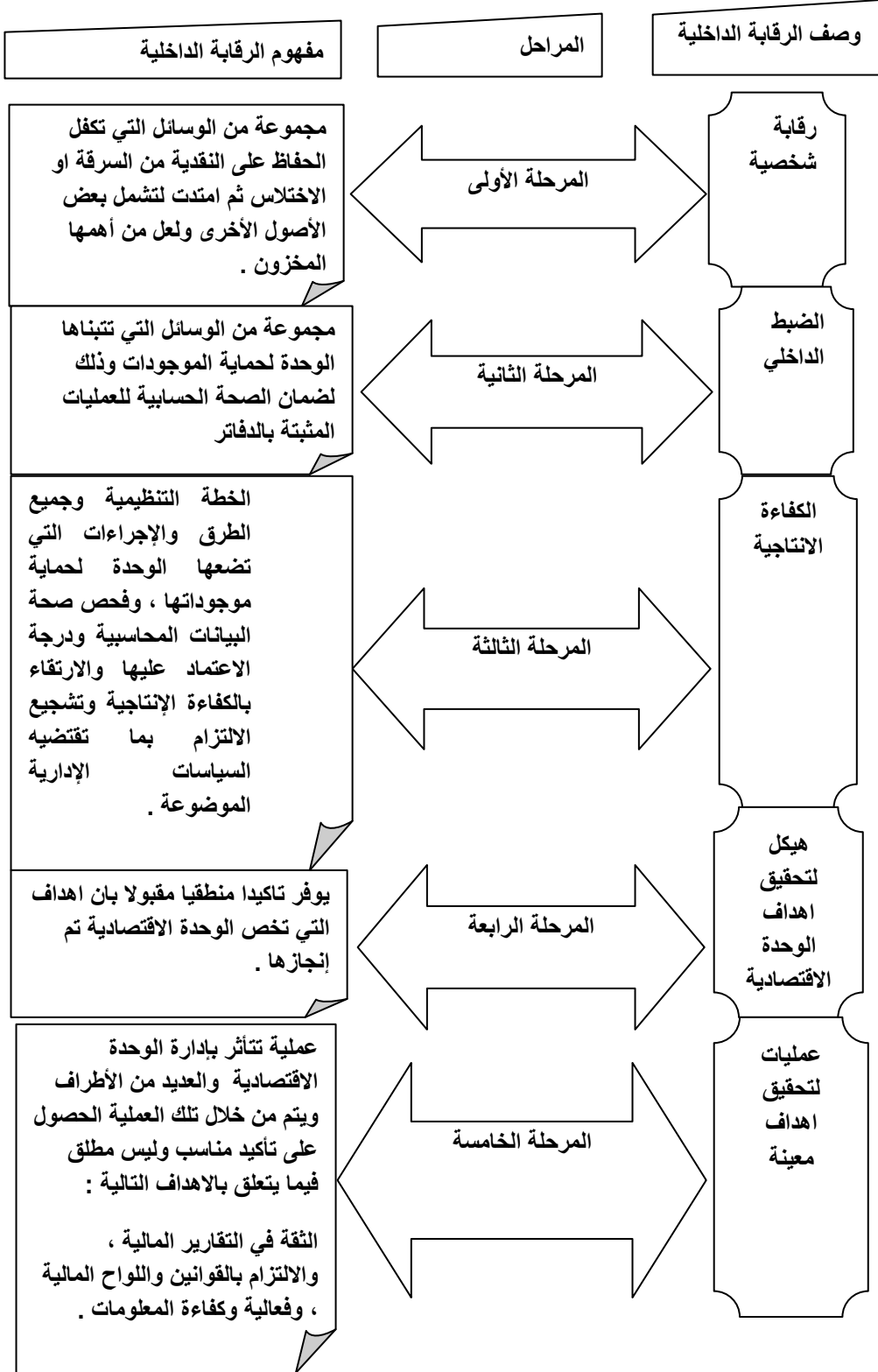
وفيها تم استبدال مطح الرقابة الداخلية بهيكل الرقابة الداخلية ، باعتبار ان الأخير اثر شمولاً ( Arens 2000 ) وقد وضع تعريف جديد حيث اعتبرت بموجبه " مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعية .

وبما يوفر تأكيداً معقولاً بان اهداف الوحدة سوف يتم تحقيقها ( Wants 1990 ) ووفقاً لهذا التقرير يتكون هيكل الرقابة الداخلية من ثلاثة عناصر هي بيئة الرقابة والنظام المحاسبي والإجراءات الرقابية .

وتتكون الرقابة الداخلية من خمسة عناصر هي :

بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر ، أنشطة الرقابة ، المعلومات والاتصالات والمتابعة ، ويرى الباحثان بإمكانية تسمية هذا التطور في مفهوم الرقابة الداخلية بالمرحلة الخامسة من مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية ، حيث تغير المفهوم من هيكل الرقابة الى إجراءات وعمليات .

## مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية



## شكل رقم ( 2 ) مراحل تطور الرقابة الداخلية

اما المعيار ( 78 ) فقد تبني مصطلح الرقابة الداخلية عوضا عن المصطلح " هيكل الرقابة الداخلية " وتضمن أيضا بعض التعديلات ع المعيار ( 55 ) ويمكن تلخيصها بشكل التالي :



شكل رقم ( 3 ) المقارنة بين معياري ( 55 و 78 ) بخصوص مفاهيم ومكونات الرقابة الداخلية .



# المبحث الثالث

## الجانب العملي

تحليل إجابات الاستبيانات واختبار فرضيات البحث :

لغرض معرفة المعطيات التي تناولها البحث في سبيل الوصول إلى الهدف المطلوب واختبار صحة الفرضيات فقد تم

إفراغ محتويات الإجابات في جداول أي تعطي الدلالات المنطقية للنتائج وأما يأتي :

جدول رقم ( 1 )

ضرورة الرقابة في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية

النسبة	التكرار	الإجابات
%80	64	موافق
%20	16	محايد
0	0	رفض

جدول رقم (2)

ضرورة الرقابة في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية

النسبة	التكرار	الاجابات
%80	64	موافق
%20	16	محايد
0	0	رفض

جدول رقم (3)

اطلاع العاملين على مضامين الرقابة الداخلية

الإجابات	التكرار	النسبة
موافق	56	%70
محايد	24	%30
رفض	0	0

جدول رقم (4)

دور ادارة المؤسسة في تفعيل دور الرقابة الداخلية

الاجابات	التكرار	النسبة
موافق	16	%20
محايد	64	%80
رفض	0	0

جدول رقم (5)

ان معالجة الاخطاء السابقة لها اثر فعال في تفعيل دور الرقابة الداخلية

الاجابات	التكرار	النسبة
موافق	0	0

محاييد	40	%50
رفض	40	%50

ومن استعراض مدلولات الجداول أعلاه نجد إن دور الرقابة الداخلية في ظل بيئة ملائمة في تنفيذ العمليات

الموالة اليها تأخذ النسب الآتية في المجموع

الاجابات	النسبة
موافق	%47
محاييد	%34
رفض	%19
المجموع	%100

وهذا مما يعزز فرضيات الدراسة اذ تشكل إجابات الراضين الحد الأدنى للنسب بينما إجابات الموافقين الحد الأعلى

على وجود علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وجودة مخرجات المعطيات في عينة الدراسة من اجل الحد من الفساد

المالي قدر الامكان.

وباستخدام أسلوب الإحصاءات الوصفية لأراء العينة حول تأثير دور الرقابة للحد من الفساد المالي الذي يشكل ظاهرة

ذات دلالة في مجتمع الدراسة يعرض الجدول رقم(11) ما يأتي من المعطيات:

جدول رقم(6)

الإحصاءات الوصفية حول تأثير المحددات في ظل أنظمة محاسبية إلكترونية

النسبة	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحددات
%76	%24	0,40	2,80	هل الرقابة الداخلية ضرورية تعتقد ان في الهيكل مالية لمؤسسة التنظيمي
%79	%21	0,49	2,60	وجود تعليمات محددة وواضحة للرقابة الداخلية
%78	%22	0,46	2,70	اطلاع العاملين على ماتعنيه الرقابة الداخلية
%85	%15	0,40	2,20	موافقة ادارة المؤسسة على تفعيل دور الرقابة
%84	%16	0,64	2,30	لشفافية وملائمته المؤسسة عمل طبيعة
%89	%11	0,90	2,00	دور ادارة المؤسسة في تسهيل مهمات الرقابة
%81	%19	0,67	2,60	هل تعتقد ان التقارير المالية تخضع للرقابة قبل اقرارها
%80	%20	0,64	2,70	هل تعتقد ان الصلاحيات لموظفي الرقابة كافية؟
%85	%15	0,75	2,20	هل تعتقد موظفي الرقابة بان يكونوا متخصصين في العمل لمحاسبي
%99	%1	0,50	1,50	هل تعتقد ان تكون الصلاحيات للرقابة آفية
%84	%16	0,55	2,36	المتوسط

ويلاحظ من الجدول رقم (11) إن الوسط الحسابي للمحددات مجتمعة هو 36.2 وهو أدنى من متوسط أداء القياس 3 ( )

أما بلغت نسبة التأثير للمحددات مجتمعة 84% وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة وهي 60% أم يلاحظ

انخفاض معامل الاختلاف عن النسبة المعتمدة في الدراسة وهي 50% مما يدل على وجود انسجام واضح بين إجابات

عينة الدراسة وانخفاض التباين بينها مما يعزز فرضيات البحث.

# المبحث الرابع

الاستنتاجات

والتوصيات

# الإستنتاجات

1- ان المبادئ والسياسات الخاصة بكفاءة وفعالية الرقابة على فعاليات العمل في البيئة التقليدية هي ذاتها التي تستخدم في البيئة الالكترونية مع ملاحظة اختلاف الطرائق والإجراءات الفعالة في تنفيذ قواعد الرقابة .

2- أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ، وذلك للوقاية من زيادة المخاطر التلاعب والوقوع بالخطأ ، لذا تظهر الحاجة الى وجود نظام رقابة داخلي فعال لمواكبة التطورات والمستجدات في بيئة تكنولوجيا المعلومات .

3- يساعد تبني استخدام الكمبيوتر في نظم المعلومات المحاسبية والتخلي عن التسجيل اليدوي والدفاتر المحاسبية على تطوير أساليب إدارة المصارف ، ورفع مستوى الصحة والإنتاجية في هذا المجال ، وتوفير المعلومات الإدارية والمالية بشكل أني ، وتسهيل إمكانيات تكامل المعلومات وترابط الأنظمة المعلوماتية الإدارية المالية وبالتالي اتاحة توفير الاحصائيات والمعلومات الصحيحة على مستوى القطاعات .

4- يؤدي تجاهل أساليب الرقابة في معالجة البيانات الكترونيا الى ظهور مشاكل اثيرة من ضمنها سرقة مصادر البيانات المخزونة في الحاسوب والخسارة في الكشف عن المعلومات السرية .

5- يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديد وتطوير النظام المحاسبي ليتمكن من تحقيق اهداف ادارتها ضمن معايير التوفير في الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق اقصى ما يمكن من الفعالية ، ولعل اهم ما يجب تحقيقه في هذا الاطار هو السعي الحثيث للتحويل بالانظمة المحاسبية من شكلها التقليدي اليدوي لتصبح أنظمة الكترونية تعتمد بشكل أسهل على الحاسب الالي الذي يحقق سرعة في إتمام فعال لمعايير العمل .

6- لا يؤثر استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية في حد ذاته في بنية اهداف الرقابة الداخلية الا انه يؤثر في ادواتها واجراءاتها ، اذ ينجم عن استخدام



الحاسوب اثار إيجابية وأخرى سلبية ، وكلما تطورت التكنولوجيا وزاد استخدام أنظمتها والاعتماد عليها زادت المخاطر التي يمكن التعرض لها ، وبالتالي يجب فهم المخاطر ووضع الضوابط اللازمة لمهاجمتها وتطبيق الضوابط والأساليب الرقابية .

7- استخدمت متغيرات من متغيرات اهدف الرقابة الداخلية في استمارة الاستبانة لمعرفة دور الرقابة الداخلية في تحقيقها في المصارف ، وكانت نتيجة التحليل الاحصائي لاجوبة المبحوثين تظهر بأن هدف ضمان صحة ومصداقية المعلومات يأتي بالدرجة الأولى من الأهمية ومن ثم يليها الأهداف الأخرى .

8- تبين بأن هناك دور معنوي ذات دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة وأساليب الرقابة على التطبيقات في تحقيق من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف ، تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف ، التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف ، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب .

# التوصيات

بناء على ماتقدم من استنتاجات اقدم عدد من التوصيات :

1- دراسة وتقييم وتحديد الاعمال التي تريد المصارف قيد الدراسة ممارستها بواسطة النظام الالكتروني والأنظمة التطبيقية وأنظمة الحماية اللازمة وتكاليفها والمخاطر ووسائل الوقاية منها واليات التنفيذ .

2- توفير كادر فني مؤهل لتولي مهام وتنفيذ تلك الاعمال في المصارف قيد الدراسة ، ووضع التعليمات والمعايير والإجراءات اللازمة لتنظيم الاعمال المنفذة واجراءات الامن المطلوبة وتطبيقها ، وكذلك توفير الأنظمة من أجهزة وبرمجيات وشبكات ربط ، وأنظمة الحماية المناسبة ، مع وثائق تراخيصها وتدقيقها .

3- مراجعة ومتابعة امن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف بشكل دوري ضمن سياسة واضحة للتأكد من سلامتها وتحسين أدائها وتحديثها من خلال كادر فني مؤهل والتأكد من مدى كفاية الرقابة على الدخول الى أماكن تواجد الأجهزة وغرف تشغيل الكومبيوتر ووجود خطط للطوارئ .

4- التأكد باستمرار التزام النظم الالكترونية للبيانات المحاسبية بالمعايير والاسس التي تكفل الاستخدام السليم لأسلوب المعالجة الالكترونية والتطبيقات والبرامج اللازمة لذلك ومراقبة العمليات التشغيلية المنفذة وفق سياسة تستند الى القوانين والتعليمات اللازمة وكذلك اعداد التقارير الدورية اللازمة وتقييمها ومتابعتها .

5- من الضروري اهتمام إدارة المصارف بالتطورات المستمرة في مجال تقنية المعلومات من اجل زيادة إمكانية توفير المعلومات الى الأطراف المستفيدة منها بالتوقيت والصحة المطلوبة ، والملائمة للحالة القائمة ، فضلا عن وضوحها وشموليتها لجميع جوانب الحالة القائمة .

6- بما ان نظم المعلومات المحاسبية هي أنظمة مفتوحة ، تؤثر في البيئة التي تعمل في نطاقها وتتأثر بها ، فان الامر يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار تلك التغيرات والتطورات التي تحصل في البيئة المحيطة ومحاولة الاستفادة منها ، بما يمكن ان يساهم في تحقيق كل من كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها .

7- الاهتمام ببناء وتصميم نظام رقابة داخلي فعال في الاستجابة للتغيرات الذي يحدثه عصر التكنولوجيا المعلومات حيث لا بد ان يتوفر في بناء نظام الرقابة الداخلي جميع مكوناته الأساسية بدءا من بيئة رقابية ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات وأنشطة الرقابة وانتهاء بالمراقبة المستمرة على عمله من جهة اما لا بد من شمولية نظام الرقابة الداخلية على جميع عمليات المصرف من جهة ثانية .

8- تأهيل وتدريب مستخدمي نظم المعالجة الالية في المصارف قيد الدراسة على اخر الإصدارات الدولية المختصة بإصدار معايير الرقابة الداخلية ، وذلك لتنمية الفكر الرقابي في ظل التطور الحاصل بأستخدام التشغيل الالكتروني من خلال الحاسبات الالكترونية والتعرف على طبيعة هذا النظام بما يساعد على زيادة قدراتهم في الحفاظ على البيانات المحاسبية والطرق السليمة لحمايتها .

9- العمل من قبل إدارة المصارف على تحديد طبيعة العلاقة التبادلية بين احتياجاتها من المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني والتي تتلائم ومدى قدرتها في اتخاذ القرارات الجيدة ، وبالمقابل تأثيرها على مخرجات النظام ليستطيع عكس وترجمة هذه القرارات ضمن مخرجاته .

10- نتيجة لزيادة استخدام الحاسبات في نظام المعلومات المحاسبي ، يوصي الباحثان بضرورة وضع مجموعة من القواعد والمبادئ والمعايير عند استخدام الحاسبات الالكترونية في عمل نظم المعلومات بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية لتكون بمثابة قواعد رقابية ملزمة اثناء عملية الرقابة الداخلية .

## المصادر

- 1- القرآن الكريم
- 2- د. خليل محمد حسن الشماح – مبادئ إدارة الأعمال – بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر سنة 1980، ص145 .
- 3- الفن ارنيز وجمس لوبك – المراجعة مدخل متكامل – ترجمة د. محمد عبد القادر الدسيطي – الرياض : دار المريخ سنة 2005 ، ص381 .
- 4- د. محمد الشناوي : أصول المراجعة – بنها : دار النهضة للنشر سنة 1989 ، ص205 .
- 5- د. ادريس عبد السلام شتيوي : المراجعة معايير وإجراءات – بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر سنة 1990 ، ص 54 .
- 6- د. محمد سمير الصبان ، د. إسماعيل إبراهيم جمعه : الرقابة والمراجعة الداخلية – مدخل نظري تطبيقي – الإسكندرية : الدار الجامعة للنشر سنة 1996 ، ص103 ، ص207 ، ص122 .
- 7- د. متولي محمد الجمل ، د. محمد محمد الجزار : أصول المراجعة – القاهرة : مكتبة عين شمس سنة 1999 ، ص 165 .
- 8- د. احمد نور : مراجعة الحسابات – الإسكندرية : الدار الجامعة للنشر سنة 1984 ، ص133 .
- 9- د. محمد سمير الصبان : الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق – الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر سنة 1984 ، ص46 .

10- تنتوش ، محمود قاسم ( 1998 ) نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية دور الحاسوب في الادرة والتشغيل ، دار الرواد والجيل للنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان .

11- توماس ، وليم وهنكي ، امرسون ( 2000 ) المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة احمد حامد حجاج وامال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر .

12- جمعه ، احمد حلمي ( 2005 ) المدخل الى التدقيق الحديث ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن .

13- الجواد ، دلال صادق والقتال ، حميد ناصر ( 2008 ) امن المعلومات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الأردن .

14- حماد ، طارق عبد العال ( 2007 ) موسوعة معايير المراجعة - شرح معايير المرجعة الدولية والأمريكية والعربية ، الجزء الثاني ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية - مصر .

15- زغلول ، هشام ( 2006 ) نحو نظام الكتروني للرقابة الداخلية يتلاءم وانشطة التجارة الالكترونية ، مجلة الرقابة المالية ، العدد 14 .

#### المصادر الإنكليزية :

1-Arens , Alvin , lobbecke , james , ( 2000) auditing : an integrated approach n hall international inc . ( ath ed ) .

2- Wante , Donald , turney , peter , ( 1990) Auditing : EDP

Prentice n hall international inc . ( 2<sup>nd</sup> ed ) .

#### المواقع الالكترونية :

1-sit.iugaza.edu.ps/shawareb.

2-

<http://faculty.ksu.edu.sa/hafiz/doelib1/forms/allItem.asp>

x

